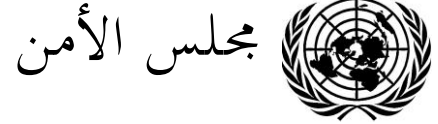


Distr.: General
29 August 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١١٩ (٢٠١٣) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى غاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وطلب إلي أن أقدم له تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وقبل تاريخ انتهاء هذه الولاية بخمسة وأربعين يوماً على الأقل. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استحدثت في الفترة الفاصلة بين صدور تقريره في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/2014/162) و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤. وهو يورد مجملاً للأنشطة التي اضطلعت بها البعثة تمشياً مع الولاية الموكلة إليها. بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ٢٠١٢ (٢٠١١) و ٢٠٧٠ (٢٠١٢) و ٢١١٩ (٢٠١٣).

ثانياً - آخر المستجدات في المجالين السياسي والأمني

الحالة السياسية

٢ - في البداية، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير التوقيع على اتفاق الرانتشو في أعقاب عملية من الحوار المشجّع تمت بوساطة من المؤتمر الأسقفي لهايتي وجمعت بين أطراف السلطة التنفيذية والبرلمان والأحزاب السياسية. بيد أن الجزء المتبقى من هذه الفترة شهد مفاوضات مطوّلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حول مسألة تنفيذ الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء المجلس الانتخابي وباعتماد القانون الانتخابي المعدل، وكلاهما لازم لتنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية التي تأخرت كثيراً عن موعدها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280814 280814 14-59492 (A)



٣ - وقد نص الاتفاق على مهلة بعشرة أيام يتم خلالها تعديل القانون الانتخابي لسنة ٢٠١٣ بحيث يتسنى في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ تنظيم انتخابات مشتركة لثلاثي المقاعد في مجلس الشيوخ، ولكل المقاعد في مجلس النواب وفي الإدارات البلدية والمجالس المحلية. ودعا الاتفاق أيضا إلى تحويل الجمع الانتقالي للمجلس الانتخابي الدائم إلى مجلس انتخابي مؤقت جديد، على أن يتم الاتفاق على تمكين كل سلطة من السلطات من تغيير مرشح واحد من مرشحيها الثلاثة. وسيكون هناك تعديل وزاري جزئي يتم بمقتضاه تعيين ممثلين للأحزاب السياسية وللقطاعات الأخرى في المجتمع.

٤ - وفي ٢١ آذار/مارس، أشاد الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلي علنا بعملية الحوار، وأعرب عن التزام حكومته بتنفيذ الاتفاق. بيد أن عدة جهات فاعلة من المعارضة، منها مجموعة من ستة أعضاء في مجلس الشيوخ، رفضت الاتفاق بحجة عدم مراعاة موقفهم خلال مرحلة الحوار التي أفضت إلى إبرام الاتفاق. وطالبوا بإعادة تشكيل كامل للمجلس الانتخابي وتضمينه تسعة أعضاء جدد مشهود لهم بالاستقلال.

٥ - وتمشيا مع أحكام الاتفاق، اعتمد مجلس النواب في ١ نيسان/أبريل تعديلات على القانون الانتخابي، وقامت السلطة التنفيذية في اليوم التالي بتعديل وزاري تم بمقتضاه تعيين سبعة وزراء وعشرة أمناء دولة جدد. ورغم أن السلطة التنفيذية اعتبرت التعيينات الجديدة عنوانا لالتزامها بالانفتاح، حيث ضمت الحكومة في صفوفها أعضاء من طائفة واسعة من الأحزاب السياسية، فإن المعارضة في معظمها اعتبرتها غير جامعة بالقدر الكافي. وفي ٧ نيسان/أبريل، أشرف الرئيس على تسلّم أعضاء المجلس الأعلى للحسابات والمنازعات الإدارية لمهامهم. ويُعدّ تسلّم المهام هذا من المقتضيات الدستورية التي تستوفي شرطا آخر من شروط الاتفاق.

٦ - وبالرغم من هذه الإجراءات، ظلّت مسألة تكوين المجلس الانتخابي محلّ خلاف بين السلطة التنفيذية من جهة وبين الأحزاب السياسية الرئيسية المعارضة ونواب المعارضة في البرلمان الذين رفضوا باستمرار أي محاولة من مجلس الشيوخ للتصويت على القانون الانتخابي المعدّل وأعاقوا في مناسبات متكررة عملية تحصيل النّصاب المطلوب. وقد نجم هذا المأزق عن التّصور المتداول على نطاق واسع والقائل بأنّ التأثير على أعضاء المجلس الانتخابي هو من العوامل الحاسمة في تحديد نتائج الانتخابات.

٧ - وبموجب أحكام الاتفاق، أصدر الرئيس في ٦ أيار/مايو مرسوما يقضي بإنشاء المجلس الانتخابي. وقام أيضا باستبدال واحدا من الأعضاء التنفيذيين الثلاثة. وقد امتنع اثنان من الأعضاء التسعة المعيّنين عن المشاركة في مراسم أداء اليمين في ٩ أيار/مايو، متعللين في

ذلك بأنّ البرلمان لم يقرّ هذه التعيينات. وقد زاد تنصيب سبعة من الأعضاء في ١٢ أيار/مايو من حدة الاستقطاب السياسي حول مسألة الانتخابات ودفع بالأحزاب السياسية المعارضة إلى إصدار إعلان مشترك دعت فيه إلى أن يكون المجلس قائماً على التوازن والمصادقية. وفي غضون ذلك، تواصلت المفاوضات على خلفية من الدعوات المكثفة الصادرة عن المجتمع الدولي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والقطاع الخاص والجماعات الدينية من أجل التوصل إلى حل وسط بشأن إنشاء مجلس انتخابي توافقي.

٨ - وفي ٩ حزيران/يونيه، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بأن يغيّر البرلمان والسلطة القضائية كلاهما عضواً واحداً في المجلس الانتخابي وبأن يتم الاحتفاظ بالأعضاء الذين تعتبرهم المعارضة مستقلين. وفي اليوم التالي، أصدر الرئيس مرسوماً رئاسياً يدعو فيه إلى تنظيم انتخابات ويعيّن ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موعداً للجولة الأولى منها. وقد فسحت هذه التطورات المجال أمام تنصيب باقي أعضاء المجلس الانتخابي في ٢١ تموز/يوليه، حيث تم أيضاً انتخاب أحدهم فوراً رئيساً جديداً للمجلس. بيد أن استمرار السخط في أوساط المعارضين من أعضاء مجلس الشيوخ على تركيبة الهيئة الانتخابية يحفزهم على رفض التصويت على القانون الانتخابي في مجلس الشيوخ، مما ألقى بظلال من الشك حول إمكانية الوفاء بالشروط المتبقية لإجراء الانتخابات.

٩ - وفي ١١ آب/أغسطس، وجّه المجلس الانتخابي رسالة إلى الرئيس يبلغه فيها بأنّ تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر أمر مستحيل من الناحية التقنية، وذلك بسبب عدم وجود قانون انتخابي معدل يوفر الإطار القانوني المطلوب لهذه الجولة. ورداً على ذلك، تعهدت السلطة التنفيذية بإجراء سلسلة من المشاورات مع رؤساء غرفتي البرلمان والمجلس الانتخابي وبعض الأحزاب السياسية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوات اللازمة لضمان إجراء الجولة الأولى من الانتخابات مع نهاية العام ٢٠١٤.

١٠ - وفي الأثناء، اندلع خلاف بعدما أصدرت إحدى المحاكم في بورت-أو-برانس أمراً في ١٣ آب/أغسطس بإحضار الرئيس السابق، جان-برتران أريستيد، أمام قاضي التحقيق لأنّه لم يلي الاستدعاء الذي وجهته إليه المحكمة في اليوم السابق. وأفادت التقارير بأن الاستدعاء قد صدر في ١١ آب/أغسطس ضمن إطار تحقيقات جارية في مخالفات مالية مزعومة ارتكبت خلال فترة رئاسته. بيد أن محامي السيد أريستيد أفادوا بأنّه لم يتلق هذا الاستدعاء، وكتبوا إلى القاضي في ١٣ آب/أغسطس يطلبون إليه توضيح المسألة. وقد شجب بعض أعضاء المعارضة هذا الأمر بالإحضار واعتبروه بمثابة مناورة سياسية.

تقييم الحالة الأمنية

١١ - ظلت البيئة الأمنية مستقرة نسبياً، بما في ذلك في المقاطعات الخمس التي أخلاها العنصر العسكري بالبعثة (غراند - آنس، مقاطعة نيب، والجنوب الشرقي والشمال الغربي). وقد أظهرت إحصاءات الجريمة التي جمعتها الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة انخفاضاً ملحوظاً في عمليات الخطف، حيث سُجلت نسبة انخفاض قدرها ٧٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١٣. وقد جاء هذا التطور نتيجة لنجاح السلطات خلال الأشهر الأربعة والعشرين الماضية في تفكيك جزء كبير من شبكات الاختطاف. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة، مقارنة بنظيرتها من العام ٢٠١٣، زيادة قدرها ٢٤ في المائة في عدد حالات القتل العمد (٤١٦ حالة تم الإبلاغ عنها). ويمكن أن تعزى هذه الزيادة، إلى حد كبير، إلى الخلافات بين العصابات في السيطرة على أجزاء من الأحياء الحساسة أمنياً ضمن منطقة بورت-أو-برانس الكبرى التي استأثرت بنحو ٧٦ في المائة من جرائم القتل. أما عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها (١٥٤ حالة) فقد شهدت زيادة طفيفة مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٣ (١٤٧ حالة).

١٢ - وتؤكد هذه الزيادة في جرائم القتل أنه على الرغم من أن الحالة الأمنية ما تزال بصورة عامة مستقرة نسبياً، فإن عوامل الهشاشة الكامنة تظل قائمة بسبب ضعف مؤسسات الدولة وانعدام اليقين السياسي وكثرة الهايتيين الذين يعيشون في فقر مدقع. وهي تجسد أيضاً ما تواجهه الشرطة الوطنية من تحديات في ردع الجريمة داخل الأحياء الحساسة بسبب عدم كفاية الأفراد والمعدات والمركبات.

١٣ - وشهد عدد المظاهرات المنبذة بالمظالم الاجتماعية والاقتصادية (١٩٤ مظاهرة) زيادة بنحو ٣١ في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٣. وأفادت التقارير بأن ٥٣ من تلك المظاهرات كانت مشوبة بالعنف (واتسمت باستخدام الحواجز على الطرقات والرشق بالحجارة)، وهو رقم يمثل زيادة بنسبة ٩٦ في المائة. أما المظاهرات ذات الدوافع السياسية فقد ظلت منخفضة العدد نسبياً (٤٠ بحسب التقارير) وسليمة في معظمها. وقد خرجت هذه المظاهرات في أغلبها في منطقة بورت-أو-برانس الكبرى، مع زيادة حادة في عددها داخل مقاطعة نيب (٤٦ مظاهرة).

١٤ - وما فتئ أداء الشرطة الوطنية في مجال مكافحة الشغب يشهد تحسناً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت الوحدات المختصة في هذا المجال حاضرة في نصف جميع المظاهرات، وذلك مقارنة بنسبة ٢٩ في المائة خلال نفس الفترة في العام ٢٠١٣. ومع ذلك، ظلت الشرطة الوطنية تستنجد، في ٣٣ في المائة من المظاهرات، بالدعم التنفيذي لبعثة الأمم

المتحدة التي تشكل الخط الثاني من جبهة التصدي، وذلك مقارنة بنسبة ٢٧ في المائة في العام ٢٠١٣. وهذا يعكس أيضا تحسن التنسيق بين عنصر شرطة من قوام البعثة وبين الشرطة الوطنية. وفي الوقت نفسه، سجل حضور القوات لدعم جهود الشرطة في أعقاب المظاهرات، بوسائل منها تسيير الدوريات وإزالة الحواجز والقيام بالإصلاحات الطفيفة، انخفاضا وتحول من نسبة ٣٢ في المائة إلى ٨ في المائة من جميع المظاهرات.

ثالثا - مستجدات الحالة الإنسانية وجهود تحقيق الانتعاش والوضع الاقتصادي

١٥ - ما برحت هايتي تحرز تقدما في إعادة توطين المشردين جراء زلزال عام ٢٠١٠. وكانت منطقة بورت-أو-برانس الكبرى في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ تأوي ١٧٢ من المواقع التي يسكنها ٥٦٥ ١٠٣ من المشردين داخليا. وقد شهد عدد هؤلاء منذ العام ٢٠١٠ انخفاضا بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا. وتم خلال الفترة الفاصلة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه إقفال ٧١ من تلك المواقع، منها ٧٠ موقعا أُغلقت في إطار برامج إعادة التوطين التي ينفذها الشركاء في المجال الإنساني، وموقع واحد بسبب إخلاء قسري قام به مالك الأرض وتأثرت منه ١٤٥ أسرة معيشية.

١٦ - هذا، وتظل الاحتياجات الماسة وأوجه الضعف الحادة قائمة. فالمخيمات تعيش ظروفا تعيسة يسودها التفاوت في فرص الحصول على المياه واستخدام المراحيض الوظيفية، ومعدلات سوء التغذية الحاد التي تصل إلى ١٢,٥ في المائة. وعلى الرغم من انخفاض عمليات الإخلاء القسري، فإن الحلول الدائمة لم تتحقق لنحو ٧٠ ٠٠٠ من المشردين المتبقين. لذلك، حث المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، خلال زيارته إلى هايتي في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه، الحكومة على المضي صوب إيجاد الحلول القائمة على التنمية فيما يتعلق هؤلاء.

١٧ - وبفضل الجهود التي بذلتها الحكومة بدعم من الشركاء الدوليين، تم تقليص بقدر كبير من عدد حالات الإصابة بوباء الكوليرا الذي أودى، وفقا لما أوردته وزارة الصحة العامة والسكان، بحياة ٨ ٥٧٠ شخصا وأصاب ٧٠٥ ٠٨٤ آخرين حتى ٢٠ تموز/يوليه. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، أجرى الشركاء العاملون في مجال القضاء على الكوليرا ١٦٥ عملية من عمليات الاستجابة للإنذارات داخل ٤٧ من البلديات حيث قدموا المساعدة لنحو ١١٢ ٠٠٠ شخص على شكل تزويد بالمياه وبالصرف الصحي وبُعْدَ النظافة الصحية. هذا، وتم تسجيل ٤٥ حالة وفاة و ٦ ٤٠٦ حالات إصابة محتملة بالكوليرا

خلال الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٤، ليشكل بذلك هذا العدد نسبة انخفاض في الحالات قدرها ٨٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١٣.

١٨ - وحتى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، كانت خطة العمل الإنساني هايتي ممولة بنسبة ٣٩ في المائة لا غير (٦٦ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب وقدره ١٦٨ مليون دولار). أما القطاعين الأقل حظا من هذه التمويلات فهما التغذية وتوفير الحماية. وقد شُرع في عملية توجيه النداء الانتقالي التي من شأنها أن تتيح معالجة المشاكل الإنسانية بُنهج قائمة على التنمية.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر تقرير هايتي لعام ٢٠١٣ عن جهودها في مجال بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد استعرض هذا التقرير التقدم المحرز في السنوات الأخيرة ضمن مجالات من قبيل معدلات الانتظام في المدارس بالنسبة للبنين والبنات، ووفيات الأطفال، وفرص الحصول على المياه، والحد من الفقر المدقع. وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، وصلت إلى هايتي في أيار/مايو ٢٠١٤ بعثة تقييم قادمة من صندوق النقد الدولي. وبحسب تقديرات البعثة، سيكون هناك خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ نمو اقتصادي بنسبة تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة.

رابعاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

تقديم الدعم لمؤسسات الدولة

٢٠ - زودت البعثة وزارة الداخلية بالدعم التقني في مجال وضع استراتيجية جديدة للإصلاح الضريبي المحلي. وشمل هذا الدعم عقد خمس حلقات عمل في المقاطعات نظمتها وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية. أما التوصيات الناجمة عن هذه المشاورات فقد تم إدراجها في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، التي أقرها مجلس النواب. وواصلت البعثة أيضاً تزويد كل من إدارة الحدود واللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة التهريب والفساد بالمشورة على الإدارة المتكاملة للحدود. وتمكنت مديرية مراقبة الحدود، بفضل هذا الدعم، من إكمال عملية توظيف ١٢٥ من طلاب الشرطة يجري حالياً تدريبهم ضمن برنامج تدريبي يمتد على ستة أشهر.

٢١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، قدمت البعثة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة وبقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الدعم لعملية وضع استراتيجية تدريب مشتركة غايتها تعزيز المنظومة الوطنية في مجال إدارة الكوارث. وفي تموز/يوليه وضعت البعثة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطاراً لعملية تزويد وزارة الداخلية بالدعم التقني المشترك على

شكل بناء بقدرات وفود المقاطعات، وتعميم لمراعاة المنظور الجنساني في قضايا الإدارة المحلية، والوقاية من الكوارث الطبيعية والاستجابة لها. وتتماشى هذه الجهود مع خطة التدعيم التي تنتهجها البعثة وتتوخى بها نقل أنشطتها المنفذة في هذه المجالات.

تقديم الدعم للعملية السياسية

٢٢ - دخلت ممثلي الخاصة إلى هاييتي في حوار نشط مع الأطراف الوطنية المعنية من أجل تعزيز الحوار وتحقيق توافق في الآراء قبل وبعد التوقيع على اتفاق الرانتشو. وبالتعاون الوثيق مع الممثلين للمجتمع الدولي، بذلت البعثة جهوداً دبلوماسية مكوكية مكثفة مع الأجهزة الحكومية الثلاثة ومع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من أجل إحراز تقدم في عملية تنظيم الانتخابات، بما في ذلك الأمور المتعلقة بتعيين أعضاء المجلس الانتخابي وتعديل القانون الانتخابي. وقامت البعثة أيضاً بالدعوة إلى اعتماد تشريعات رئيسية من قبيل الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وقانون مكافحة الفساد الذي أصدره الرئيس في ٧ أيار/مايو.

دعم العملية الانتخابية

٢٣ - أنشأت الحكومة والأمم المتحدة لجنة مشتركة للشؤون الأمنية واللوجستية وشؤون التأمين تتألف من مكتب رئيس الوزراء، ووزارة العدل والأمن العام، والمجلس الانتخابي المؤقت، والشرطة الوطنية والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك من أجل تيسير تنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٤، والتسليم التدريجي للعمليات الانتخابية إلى السلطات. ودعمًا لحملة تسجيل الناخبين التي يضطلع بها المكتب الوطني لتحديد الهوية، قدمت البعثة خدمات النقل لأربع وستين من الأفرقة المتنقلة، وساعدت على وضع خطة الاتصالات الخاصة بالحملة، وقامت بإنتاج وبث إعلان إذاعي، وطبع ١٠ ٠٠٠ من الملصقات. وقدمت البعثة أيضاً المساعدة التنفيذية والمعدات للمجلس الانتخابي، بما في ذلك معدات المكاتب المسبقة الصنع، والأثاث، ومعدات تكنولوجيا المعلومات. وفي حزيران/يونيه، أعيد تنشيط مراكز الدعم الانتخابي المشتركة بين المقاطعات، وتم بالاشتراك مع موظفين من المجلس الانتخابي ومن الشرطة الوطنية تقييم ١ ٤٩٢ مكتبا من مكاتب الاقتراع للوقوف على مدى توافرها والتعرف على قدرتها الاستيعابية وأمنها.

٢٤ - وعلى مستوى البلديات والمقاطعات، نظمت البعثة، في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢١ حزيران/يونيه، ١١٤ من المنتديات السابقة لإجراء الانتخابات وذلك من أجل التنقيف المدني على الانتخابات وتعزيز الملكية المحلية للعملية الانتخابية.

الشؤون العسكرية

٢٥ - قام العنصر العسكري للبعثة بتسيير ١٤ ٩٨١ دورية في منطقة بورت-أو-برانس الكبرى و ١٣ ٦٠٤ دوريات خارج العاصمة. وأجري أزيد من ٨٠ في المائة من هذه الدوريات من دون التعاون مع الشرطة الوطنية التي تنقصها القدرات والمعدات. وقام العنصر العسكري أيضا بعمليات تطويق وتفتيش في المناطق الحساسة أكثر من غيرها في بورت-أو-برانس الكبرى، بما في ذلك في سيبي سولاي ولاساليين وكارفور (المقاطعة الغربية). وتضمنت هذه العمليات تسيير دوريات ووضع نقاط تفتيش من أجل الحفاظ على الأمن وجمع المعلومات وردع أنشطة العصابات. وقام العنصر العسكري أيضا بعمليات لإظهار القوة والتعزيز مستخدمين في ذلك قوات الرد السريع في المناطق النائية. وكان الهدف من هذه العمليات إظهار قدرات البعثة على الرد بسرعة وعلى توفير التعزيزات البرية والجوية للقوات الوطنية.

٢٦ - وفي الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه، شارك العنصر العسكري أيضا في أنشطة التنسيق بين القطاعين المدني والعسكري، ومن ذلك توفير المساعدة الطبية وتوزيع المياه الأغذية على نحو ٢٧٠ ٠١٥ من المستفيدين. ويشكل هذا الرقم نسبة نقصان بنحو ٢٠ في المائة عما بلغته هذه الأنشطة في نفس الفترة من العام ٢٠١٣.

الشرطة

٢٧ - واصل ضباط شرطة البعثة الموجودون في مقرات محافظات الشرطة بجميع أنحاء البلد تقديم المشورة وتوفير التوجيه والدعم لنظرائهم الهايتيين وذلك بتنظيم عمليات ودوريات ونقاط تفتيش مشتركة. وواصل عنصر الشرطة تعزيز قدرات الشرطة الوطنية على استقدام طلاب الشرطة الجديد وفحص سجلاتهم الشخصية، وعلى تدريب المديرين من الدرجات الوسطى والعليا وإرشادهم وتوجيههم، والعمل في الوقت نفسه على دعم المفتشية العامة من أجل تحسين المساءلة، والتأديب، واحترام القواعد والأنظمة. وقدمت البعثة أيضا التدريب للشرطة الوطنية على إدارة الأسلحة والذخيرة، ومعايير مراقبة الأسلحة الصغيرة والتخلص من ذخائرها. وقامت بتمديد استراتيجيتها في مجال الاشتراك في المقرات لتشمل مركز الاستخبارات والعمليات المركزي، ووحدة التخطيط الاستراتيجي المنشأة حديثا داخل مقر الشرطة الوطنية في بورت-أو-برانس، وواصلت كذلك تقديم الدعم لمبادرة الخفارة المجتمعية. وقد أعطى هذا الدعم نتائج إيجابية في تفكيك شبكات الاختطاف.

٢٨ - ورغم أن قدرة الشرطة الهايتية على مكافحة الجريمة وتنفيذ عمليات مكافحة الشغب قد تحسنت بوضوح، فإن قلة عدد قواتها وضيق رقعة نشاطها ما زالا يبعثان على القلق. ومن المتوقع أن يتم بحلول نهاية عام ٢٠١٤ بلوغ نسبة من أفراد الشرطة إلى عدد السكان قدرها ١,١٥ شرطي لكل ١٠٠٠ ساكن، وهي نسبة تظل دون المعدل الأدنى الموصى به وقدره ٢,٢٢ شرطي لكل ١٠٠٠ ساكن. بيد أن هذه النسبة تصل إلى نحو ٥,٥ شرطي في المناطق الريفية لأن ثلثي أفراد الشرطة الوطنية موجودون في العاصمة. ولرفع مستوى هذه النسب، استمر العمل على استقدام وتدريب طلاب شرطة جدد، وذلك وفق متطلبات خطة تطوير قدرات الشرطة الوطنية. وفي ٤ أيار/مايو، شرعت دفعة من هؤلاء قوامها ١١٤٦ طالبا (منهم ١١٧ طالبة) في تلقي برنامج تدريبي أساسي مدته سبعة أشهر، وذلك وفقا للمتطلبات التي تقضي باستقدام ١٠٠٠ من الضباط الجدد كل سنة على الأقل. بيد أن الأمر يتطلب زيادة قدرة كلية الشرطة من أجل استيعاب الدفعات الأكبر حجما المطلوبة لبلوغ قوام الشرطة المنشود بحلول سنة ٢٠١٦ وقدره ١٥٠٠٠ رجل.

٢٩ - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة هايتي وشركاؤها الدوليون، واصلت الشرطة الوطنية الاعتماد على البعثة في الحصول على الدعم اللوجستي والتشغيلي ضمن العديد من المجالات من بينها تسيير الدوريات اليومية والقيام بأنشطة الردع في المناطق المعرضة للجريمة. ولمواجهة هذا الوضع، استمرت البعثة في القيام بعمليات مشتركة قوية مع الشرطة في المناطق الحساسة من الناحية الأمنية كسيي سولاوي وسيمون بيلي ومارتيسان، وذلك في محاولة لردع أعمال العنف ولتفكيك العصابات. وفي الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس، تمكنت وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة من تسيير أكثر ٢٢٥٠٠ دوريات وتركيز ٢٢٦٠ نقطة تفتيش كلها بالتعاون مع الشرطة الوطنية وبالتمشي مع الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية.

حماية الفئات الضعيفة

٣٠ - استمر حضور الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في مخيمات المشردين وداخل المجتمعات المحلية الحضرية المهشة التي تكون النساء فيها والأطفال عرضة للجريمة والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وقامت قوات البعثة وأفراد من الشرطة بتسيير ٢٤١٢ من الدوريات المشتركة في مخيمات المشردين داخلها الموجودة في بورت-أو-برانس. وقد أجريت هذه الدورات بصورة مستقلة عن الشرطة الهايتية التي تفتقر إلى القدرات اللازمة للقيام بدوريات منتظمة في المخيمات، ما لم يكن الأمر يتعلق بالاستجابة إلى بلاغ بحدوث جريمة. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت البعثة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والشرطة ومنظمات

المجتمع المدني ثلاث بعثات ميدانية إلى المناطق الحدودية، أي إلى مالباس (المقاطعة الغربية)، وبيلادير (المقاطعة الوسطى) وآنس-آ-بيتر (مقاطعة الجنوب الشرقي)، وذلك من أجل تقييم قدرات الشرطة في مجالي الرصد والتصدي لانتهاكات حقوق الطفل، ولا سيما أعمال العنف الجنسي والاتجار.

الحد من العنف الأهلي

٣١ - واصلت البعثة تنفيذ المشاريع الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي مع التركيز على توفير بدائل اجتماعية واقتصادية لمسألة الانخراط في العصابات وما يتصل بها من أنشطة إجرامية. وقد تم التركيز في المشاريع على توفير فرص العمالة للشباب المعرضين للخطر، وحماية الفئات الضعيفة، والتشجيع على الحوار والتعايش السلمي بتنظيم المحافل والأنشطة الثقافية.

٣٢ - وعلاوة على إنجاز ٢٧ مشروعاً في مجال الحد من العنف الأهلي بقيمة ٥,١ ملايين دولار لصالح ٣٦٨ ٢٥ من المستفيدين بصورة مباشرة، قدمت البعثة الدعم إلى ١٠ من مبادرات الحوار والمنتديات الثقافية الموجهة في بورت-أو-برانس. وشُرع في تنفيذ ٣٢ مشروعاً آخر بقيمة ٥,٤ ملايين دولار، من بينها أربعة مشاريع كثيفة العمالة تركز على الهياكل الأساسية العامة وعلى استصلاح القنوات وإدارة مستجمعات المياه. وتشير التقديرات إلى أن ٣٣ ٧٠٠ من المهتدين من أفراد المجتمعات المحلية الضعيفة سيستفيدون مباشرة من هذه المشاريع، فيما سيستفيد ٢٣٣ ٠٠٠ آخرون بصورة غير مباشرة. وقد سجّل حي سيتي سولاي الحساس من الناحية الأمنية، الذي قامت فيه البعثة بتنفيذ مشاريع ودوريات وعمليات أمنية، انخفاضاً في عدد جرائم القتل بنسبة ٤٦ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٣.

العدالة

٣٣ - اعتمدت البعثة استراتيجية ذات تكاليف فعالة وتأثير مضاعف من أجل حفز جهود الإصلاح القضائي عبر توخي نهج الولاية القضائية النموذجية الذي يركز على المحاكم الابتدائية في بورت-أو-برانس وكاب هايسيان ولي كاي، التي تقدم خدماتها لأكثر من ثلث سكان البلد. ولهذه المبادرة ثلاثة أهداف رئيسية هي: ضمان كفاءة أداء النظام القضائي في الولايات القضائية، والحد من الاحتجاز قبل المحاكمة، وتحسين سبل التقاضي أمام العدالة. وسيتم بلوغ هذه الأهداف بفضل تقديم المساعدة التقنية التي تركز على بناء قدرات القضاة والمدعين العامين وكتاب المحاكم وأصحاب الشأن الآخرين.

٣٤ - وبالتعاون الوثيق مع وزارة العدل والأمن العام، واصلت البعثة تقديم الدعم إلى عمليات خمسة مكاتب للمساعدة القانونية في منطقة بورت-أو-برانس الكبرى. ولقد تمكنت هذه المكاتب، في الفترة من نيسان/أبريل إلى منتصف تموز/يوليه، من النظر في ١٩١٥ من القضايا. وعملت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا على دعم المجلس الأعلى للقضاء والوزارة في وضع مجموعة تتكون من ١١٧ من النماذج والاستمارات الخاصة بالإجراءات القضائية، التي من شأنها، بعد اعتمادها رسميا من قبل الوزارة، أن تعجل بنسق البت في الدعاوى القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم في تدريب ٣٩ من طلاب مدرسة القضاء، منهم ١٥ امرأة. وقد تخرج هؤلاء برتبة قضاة في أيار/مايو ٢٠١٤. أما الدفعة الجديدة من طلاب هذه المدرسة فيبلغ عدد أفرادها ٦٠ طالبا، نصفهم من النساء.

الإصلاحات

٣٥ - يظل الاكتظاظ والاحتجاز المطول قبل المحاكمة، والافتقار إلى الموظفين الصحيين المؤهلين، وعدم كفاية مخصصات الميزانية من الأمور الرئيسية الصعبة التي تواجهها منظومة السجون الهايتية. وقد كانت نسبة الاكتظاظ في ١ آب/أغسطس في حدود ١٧٢ في المائة حيث وصل عدد نزلاء السجون إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ سجين في حين تبلغ قدرة الاستيعاب الرسمية ٩٥٨ سجينا. ولا يزال المحتجزون قبل المحاكمة يشكلون نسبة أكثر من ٧٠ في المائة من مجموع عدد هؤلاء. وفي ١٠ آب/أغسطس، فر نحو ٣٠٠ سجين من سجن لاكروا دي بوكيه (المقاطعة الغربية) الذي يأوي نحو ٩٠٠ سجين. ويأتي هذا الحادث ليزر أوجه الضعف المستمرة التي تعاني منها منظومة السجون؛ بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن السلطات قد وضعت بسرعة، وبمساعدة أطراف من بينها البعثة، حملة من التدابير شملت استحداث خطة أمنية للسجون، وزيادة عدد نقاط المراقبة والدوريات، والقيام بالاستخبارات المشتركة، وزيادة الرقابة على الحدود وفي المطارات، وإعادة نشر موظفي السجون. وفي ١٩ آب/أغسطس، تم القبض على نحو ٤٠ من السجناء الفارين، منهم سجين متهم بقيادة شبكة اختطافات كان قد أُلقي عليه القبض في أيار/مايو ٢٠١٢.

٣٦ - واصلت البعثة الدعوة إلى زيادة الملكية والمساءلة لدى الهايتيين صناع القرارات المتعلقة بمسائل السجون، بما في ذلك إصلاح مديرية إدارة السجون ضمن إطار خطة تطوير الشرطة، وعملت في الوقت نفسه على تقديم الدعم التقني للمديرية. ولمعالجة مسألة اكتظاظ السجون، شاركت البعثة في عمل لجان متابعة الحبس الاحتياطي التي تنظر في مدى أهلية السجناء للإفراج، وشجعت على تشييد واستصلاح زنانات الاحتجاز داخل سجن فور ليبرتي (المقاطعة الشمالية الشرقية) وسجن جيريمي (مقاطعة غراند آنس) من أجل فصل النساء

والقُصر عن السجناء الذكور. ودعمت البعثة أيضا تدريب ٦٥ من ضباط السجون و ١٨ من الأخصائيين الاجتماعيين داخل السجون، ومولت برنامجا لتقديم الرعاية الصحية العقلية لمن يحتاجها من السجناء.

حقوق الإنسان

٣٧ - استمرت البعثة في التركيز على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وقد تم إحراز بعض التقدم في محاكمة المتهمين بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي بداية أيار/مايو شرع قاضي التحقيق الجديد المُعين من قبل محكمة الاستئناف في جلسات لاستماع الضحايا في القضايا المرفوعة على الرئيس السابع جان - كلود دوفالبيه. وفي قضية اغتيال الصحفي جان دومينيك عام ٢٠٠٠، تم القبض في الخارج على أحد المشتبهين المطلوبين منذ عام ٢٠٠٤ وسُلم إلى السلطات في حزيران/يونيه. أما فيما يتعلق بإعادة محاكمة ١٤ من أفراد الشرطة الهايتية المتهمين بجرائم قتل وبالمشاركة في قتل ١٢ محتجزا في سجن لي كاي (المقاطعة الجنوبية) في عام ٢٠١٠، فقد أُلغيت الأحكام الصادرة بحق هؤلاء، الأمر الذي أثار القلق إزاء مسألة الإفلات من العقاب. هذا، ولم تتم إدانة سوى ضابط واحد منهم بصورة غيابية.

٣٨ - في آذار/مارس ٢٠١٤، وبمساعدة فنية من البعثة وعقب إجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني، قدمت هايي تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقامت البعثة في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ تموز/يوليه بتيسير زيارة الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايي.

نوع الجنس

٣٩ - تمشيا مع الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، اشتركت البعثة مع كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمعهد الديمقراطي الوطني في تنظيم حلقة عمل حول مشاركة المرأة في الانتخابات. وقد حضر حلقة العمل أكثر من ١٠٠ من ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية.

٤٠ - وما زال الإبلاغ عن العنف الجنسي والعنف الجنساني دون المستوى وملاحقة مقترفيه محدودة. وواصلت البعثة تدريب أفراد الشرطة على منع حالات العنف من هذا النوع وعلى التصدي لها، ووسعت من نطاق برنامجها هذا ليشمل القضاة والمدعين العامين. وقدمت البعثة في أربعة مواقع الدعم لتشديد أو تحديد الحيز المكتبي المخصص في مراكز

الشرطة لتلقي شكاوى التعرض إلى هذا النوع من العنف. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت البعثة والمنظمة الدولية للهجرة الدعم لتشييد مركز مخصص داخل المستشفى العامة بالمقاطعة الشمالية لضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني. وسيستفيد من خدمات هذا المركز كل سنة نحو ٧٠٠ من هؤلاء الضحايا.

حماية الطفل

٤١ - قطعت هاييتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير خطوات كبيرة في مجال تعزيز حماية الأطفال. وصدر في مطلع شهر حزيران/يونيه قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وقانون الأبوة والأمومة والنسب. وصدقت هاييتي أيضا على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل. وأعدت الحكومة أيضا، بالتشاور مع الشركاء في مجال حماية الطفل، قانونا لإصلاح الدوائر الاجتماعية المسؤولة عن وقاية الأطفال ومدونة لحماية الطفل سيتم عرضهما على البرلمان مع نهاية الدورة التشريعية الحالية. وقد تلقت البعثة ١٨٣ تقريراً بحدوث حالات انتهاك لحقوق الطفل، ليكون هذا عدد أقل بقليل مما سُجل خلال فترة الإبلاغ السابقة. ويتم أسبوعياً إطلاع الشرطة الوطنية على هذه التقارير من أجل متابعتها.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ الفيروس/الإيدز

٤٢ - قدمت البعثة ووكالات الأمم المتحدة الدعم لعملية وضع الصيغة النهائية من الخطة الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أجرى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة، دراسة استقصائية عن الوصم والتمييز ضد المصابين بهذا الوباء داخل الطوائف الدينية الموجودة في ثلاثة من المقاطعات. وقدمت البعثة أيضا الدعم لتنفيذ مشروع في خمس مناطق يهدف إلى منع العنف الجنسي والإصابة بالفيروس. وقد استفاد من خدمات هذا المشروع ٢٤٦ من الأفراد (٧٥ رجلا و ١٧١ امرأة) المنخرطين في جمعيات المصابين بالفيروس وفي المنظمات النسائية والشبابية وضمن مجموعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ومن أجل الدعوة إلى اعتماد التشريعات العالقة في مجال التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قامت البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك، بتيسير عقد سلسلة من جلسات العمل مع اللجان الصحية بمجلسي الشيوخ والنواب.

المشاريع السريعة الأثر

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت البعثة من تنفيذ ٥٦ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر. وقد ركزت هذه المشاريع على مسائل من بينها تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد عبر التدريب وبناء أو إعادة تأهيل محاكم السلام ودور البلديات ومراكز الشرطة؛ ومبادرات التخفيف من وطأة الكوليرا بتنفيذ ١٢ مشروعاً في مجال تيسير الوصول إلى المياه الصالحة للشرب لما يقرب ٦٧ ٠٠٠ مستفيد، ومشروعاً واحداً لبناء مركز لعلاج الكوليرا يقدم خدماته لنحو ٢٠٠ ٠٠٠ مستفيد؛ وتركيب الإضاءة العامة في الأحياء التي تعاني أوجه ضعف؛ وتنفيذ مشاريع للبنية التحتية مثل مركز الدعم البلدي للنساء ضحايا العنف؛ والقيام بحملات للتوعية بالتربية الوطنية والسياسات العامة المتبعة ضمن إطار ثلاثة من مشاريع توفير سبل العيش؛ وتدريب ما يقرب من ٢ ٠٠٠ من ممثلي المجتمع المدني. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه، كانت البعثة قد رصدت كامل مخصصات ميزانية المشاريع السريعة الأثر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ وقدرها ٥ ملايين دولار، وشرعت في تنفيذ ١٠٩ من المشاريع الإضافية.

السلوك والانضباط

٤٤ - تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تزويد ١ ٥٨٩ من الأفراد بدورات تدريبية محددة في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. واضطلعت البعثة أيضاً بحملتها التوعوية عبر وضع الملصقات واستخدام وسائط الإعلام الإلكترونية. هذا، وقد سجلت البعثة خلال هذه الفترة ٤٨ من دعاوى سوء السلوك، أربع منها لها صلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين كان محل سبع دعاوى خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٣.

الإعلام والتوعية

٤٥ - كجزء من استراتيجيتها لتهيئة ظروف سليمة للانتخابات، استخدمت البعثة خلال نقل مباريات كأس العالم لكرة القدم وفي برامج البث الحي على إذاعة البعثة وسائل العمل الإذاعي والاتصال لنقل رسائل تنبذ العنف وتدعو إلى الإنصاف والمشاركة المدنية. وبدعم من البعثة، نفذت إحدى الفرق المسرحية في هايتي سلسلة من الأنشطة التوعوية وقامت بجولة في أنحاء البلد ضمن إطار حملة تحمل شعار "دعونا نختار السلام". وبمناسبة يوم العالمي لحرية الصحافة، شارك ٥٠ صحفياً و ٣٠ من طلبة الصحافة في أول حلقة عمل ضمن سلسلة تنظمها البعثة واليونسكو حول دور الصحافة في المجتمع الديمقراطي.

دعم البعثة

٤٦ - في إطار خطة التوظيف المستمرة، واصلت البعثة تقديم برامج بناء القدرات للموظفين الوطنيين. وهي، باعتبارها الجهة الرائدة عالميا في تجربة نظام أوموجا الموسع ١، قد استهلكت الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بالشروع في تطبيق هذا النظام.

خامسا - الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والتنمية

التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

٤٧ - واصل فريق الأمم المتحدة القطري وضع وتنفيذ برامج مشتركة تتماشى وإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل الذي أقرته الحكومة. ويجري العمل حاليا على تنفيذ أربعة برامج مشتركة تغطي مجالات الوقاية من الزلازل، وتقديم المساعدة في بناء المنازل، وإعادة تأهيل الأحياء المنكوبة من الزلزال والتوطين الطوعي للأسر المشردة، وتحويل منتجات الألبان. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، بلغ معدل صرف اعتمادات مشاريع الأمم المتحدة الممولة من صندوق تعمير هايتي نسبة ٨٩ في المائة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة في تنقيح الإطار الاستراتيجي المتكامل لكي يعكس بشكل أفضل السياق الوطني الحالي وعملية إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة في هايتي.

٤٨ - وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤، عقدت لجنة فعالية المعونة اجتماعها الأول من أجل تفعيل إطار تنسيق المعونة الخارجية. واتفقت الحكومة وشركاؤها على خريطة طريق بشأن الانتهاء من إصلاح إدارة المالية العامة، ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات وحدات التخطيط والوحدات المواضيعية وتبسيط إطار التنسيق.

٤٩ - وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى عملية الحوار بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، وذلك بإسداء المشورة لحكومة هايتي فيما يتعلق بالمسائل المطروحة على طاولة النقاش بين البلدين، بما في ذلك إدارة الحدود، وسياسات الهجرة، والتجارة، وحماية البيئة. وفي ١٠ تموز/يوليه، عقدت اللجنة الثنائية الرفيعة المستوى ثالث جلسة لها حتى الآن، تلتها جلسة مشتركة بين رئيسي هايتي والجمهورية الدومينيكية في ٢٢ تموز/يوليه حضرها رئيس المجلس الأوروبي. وعُقدت هاتان الجلسةان في الجمهورية الدومينيكية، وكانتا بمثابة تجسيد لالتزام البلدان بتعزيز العلاقات الثنائية بينهما.

جهود الأمم المتحدة من أجل القضاء على وباء الكوليرا

٥٠ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى للقضاء على الكوليرا، التي قمت بإنشائها مع رئيس الوزراء من أجل تنسيق استجابة المجتمع الدولي لوباء الكوليرا، اجتماعها الأول في بورت-أو-برانس في ٢٧ أيار/مايو. وقد أقرت اللجنة في الجلسة الافتتاحية، التي حضرها رئيس الوزراء وشاركت في رئاستها ممثلي الخاصة، تنظيم حملة "المرافق الصحية الشاملة" المصممة من أجل الوصول خلال السنوات الخمس القادمة بالخدمات إلى ثلاثة ملايين شخص في المناطق الريفية، والمشفوعة بمبادرات حاسمة في مجال خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. ثم عُقد في ٩ تموز/يوليه اجتماع ثان اتفقت فيه اللجنة على تركيز عملها على مسألة وضع نهج مشترك في تقديم المساعدة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المتضررين من وباء الكوليرا. وفي ١٤ تموز/يوليه، وخلال زيارتي إلى هاييتي على مدى يومين، قمت مع رئيس الوزراء بتدشين الحملة في منطقة وهينش الريفية (المقاطعة الوسطية). وأعلنت أيضا عن البدء قريبا في تنفيذ المرحلة الثانية من حملة اللقاحات التي ستستهدف أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص.

سادسا - مستجدات الخفض التدريجي لعدد أفراد البعثة وإعادة تشكيلها

٥١ - عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ٢١١٩ (٢٠١٣)، استمر العنصر العسكري في تخفيض عدد أفرادها. وقد تمكنت البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه من بلوغ مستوى القوام المعين لها في حدود ٥٠٢١ جنديا. ويشكل هذا الرقم نسبة تقليص بنحو ١٥ في المائة من عدد الأفراد النظاميين. وقد تم سحب عنصر أوروغواي البحري في آذار/مارس، ثم غادرت الكتيبة الإندونيسية في نيسان/أبريل، وعادت الكتيبتين النيبالية والأردنية إلى أوطانها في شباط/فبراير وآذار/مارس، على التوالي. أما الكتيبتان المتبقيتان التابعتان لأوروغواي فقد تم دمجها ضمن وحدة أصغر حجما. وبذلك أصبح العنصر العسكري يتألف، اعتبارا من ١ تموز/يوليه، من ٢١ سرية مشاة ومن سريتين للمهندسين، ولم تعد تتوفر له أي قدرات بحرية.

٥٢ - وقد أفضى الخفض التدريجي للبعثة أيضا إلى توطيد الدعم اللوجستي ضمن أربعة مراكز إقليمية (بورت-أو-برانس، وغونائيف، كاب هايتيان، ولي كاي). واعتبارا من ١ تموز/يوليه، كانت هناك خمسة مكاتب اتصال (في جيريمي وميراغوان وبور دو بيه وفور ليرتيه وهينش) تقدم تقاريرها إلى خمسة من المكاتب الإقليمية. وبواسطة ملاك مخفض من الموظفين، تؤدي مكاتب الاتصال مجموعة محدودة من المهام ضمن مجالات بناء القدرات

والرصد والوساطة. وسيتم الانتهاء من عملية إغلاق هذه المكاتب في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، ليتقلص بذلك أثر البعثة المنشود في خطة التوظيف، ويتم تحقيق وفورات هامة من حيث التكاليف.

٥٣ - وفي ضوء عملية التوظيف التي تقوم بها البعثة، وعملا بأحكام قرار مجلس الأمن ٢١١٩ (٢٠١٣)، كنت قد حددت في تقريرتي السابق إلى مجلس الأمن خمسة تشكيلات ممكنة للحضور في هايتي فيما بعد عام ٢٠١٦. وفي المناقشة التي أُجريت لاحقا بشأن البعثة في آذار/مارس ٢٠١٤، طلب إليّ بعض أعضاء المجلس أن أقدم توصيات بشأن السيناريو الأمثل لتحويل البعثة نحو العمل بتشكيلة جديدة وبشأن الجدول الزمني اللازم لذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، أوفدت إلى هايتي في حزيران/يونيه بعثة للتحقيق الاستراتيجي بإشراف عام من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وذلك من أجل إجراء مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويين الوطني والدولي ومع القيادة العليا للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

٥٤ - وخلصت بعثة التحقيق إلى أن استمرار الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى المؤسسات الهايتية إلى حين إجراء الدورة الانتخابية المقبلة وإرساء دواليب الإدارة الجديدة هو أمر مستصوب في ضوء المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة والدعم الذي تقدمه في سبيل تحقيق الاستقرار وتوطيد حقوق الإنسان وسيادة القانون، وباعتبار ضرورة الحفاظ المكتسبات التي تحققت حتى الآن وبلوغ الانتقال السياسي السلمي في عام ٢٠١٥. لذلك، فإن أي تصفية للبعثة في هذه المرحلة سيكون أمرا سابقا لأوانه وسيحد من القدرة على التخطيط والتصدي لأوجه عدم الاستقرار المرتبطة بالفترة السابقة لإجراء الانتخابات الرئاسية، وذلك كله في وقت لا تزال فيه الحالة الأمنية هشة وقوام الشرطة الوطنية المنشود غائبا، والبعثة بصدد العمل على تطوير قدراتها في الحفاظ على الاستقرار في جميع أنحاء البلد.

٥٥ - وكما ذكر آنفا، فإن نسبة أفراد الشرطة إلى عدد السكان ستظل حتى بنهاية ٢٠١٤ دون مستوى المتوسط العالمي. وعلاوة على النطاق الجغرافي الضيق الذي تستطيع فيه الشرطة أن تصل بخدماها، ما تزال مواردها البشرية والمادية المحدودة ونظمها الإدارية المتواضعة تبعث على القلق. وقد تجلّى ذلك بعد أن استمرت الشرطة، خلال الأشهر الستة الماضية، في طلب الدعم من عنصر الشرطة ومن العنصر العسكري التابعين للبعثة من أجل السيطرة على أكثر من ثلث المظاهرات والقيام بمكافحة الجريمة في المناطق الحساسة أمنيا. وعلى الرغم من التقدم المحرز الذي لا يستهان به في هذا المجال، لا تزال الشرطة غير قادرة على بسط الأمن في كامل أنحاء البلد من دون الحصول على الدعم، ولا سيما إذا ما واجهتها تحديات إضافية من قبيل

التحديات التي تشكلها الفترات الانتخابية. وتجدر الإشارة إلى أن قوام أفراد الأمم المتحدة النظاميين قد شهد منذ انتخابات عام ٢٠١١ انخفاضا بنسبة ٤٢ في المائة في مقابل زيادة في قوام الشرطة الوطنية قدرها ١٨,٧ في المائة. وحتى بالمستويات الحالية لهؤلاء الأفراد، ستشهد الانتخابات القادمة انخفاضا كبيرا في القدرات بسبب المهام الكثيرة التي ينبغي القيام بها ضمن سياق المهام المتعلقة بهذه الانتخابات.

٥٦ - ورغم أن انسحاب البعثة في هذه المرحلة قد يسهم في خلق فراغ أمني ويؤثر على تقديم الخدمات في حالات الطوارئ، فإن تثبيت العملية الجارية في مجال التوظيف بحسب الظروف عملية واقعية باعتبار أن الشرطة قد أصبح عملها يتسم بمزيد الاقتدار المهني وأن البيئة الأمنية قد أضحت تشهد استقرارا تدريجيا. وهذا الأمر يتطلب المزيد من العمل على توظيف العنصر العسكري الحالي لكي لا يساعد الحكومة إلا في مواجهة الحالات أو التهديدات التي تتجاوز قدرة السلطات الوطنية بمساعدة شرطة البعثة على استعادة النظام. وسيحقق ذلك بالحفاظ على قوة قوامها كتيبتان تتألفان من ٣٧٠ ٢ رجلا بكامل عتادهم يتم نشرهم في مقاطعات الشمال والغرب من أجل دعم الشرطة عند الضرورة. ورهنا بالظروف الأمنية، سيصبح هذا الخفض للقوات نافذا بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبذلك، سيتسنى للشرطة الوطنية أن تعتمد على دعم العنصر العسكري خلال الانتخابات الرئاسية التي ستجري في ٢٠١٥ وخلال عملية تنصيب الحكومة الجديدة. وبعد ذلك، سيكون بوسع القوة أن تزيد من تقليص أفرادها ليصل عددهم ربما إلى كتيبة واحدة حسب الظروف الأمنية التي ستكون سائدة في ذلك الوقت.

٥٧ - ونظرا لما توليه البعثة في جهودها لتحقيق الاستقرار وتعزيز المؤسسات من تركيز على الشرطة الوطنية، فإن عنصر الشرطة ينبغي أن يظل قوامه في حدود المستويات الحالية المأذون بها وقدرها ٢ ٦٠١ شرطي. وحتى لا يتم التشجيع على التواكل، سوف لن ترسل البعثة وحدات للشرطة المشكلة إلى المناطق التي لا يوجد فيها حاليا أي من هذه الوحدات، ما لم تقتضي الأوضاع الأمنية خلاف ذلك. ويمكن الوفاء بمقتضيات حضور هذه الوحدات في كل مقاطعة من المقاطعات عبر نقل القدرات القائمة من دون الزيادة في عدد قوات شرطة الأمم المتحدة.

٥٨ - وتثبيت عملية التوظيف بهذا الشكل ستفضي أيضا إلى تقليص حجم البعثة من حيث المعدات والموظفين، ومن غير تقليص لعدد القوات، وذلك بالانسحاب تدريجيا من المجالات التي تحتاج إلى استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل تمتد إلى ما أبعد من فترة عمر بعثة حفظ السلام. ومن المجالات التي يمكن الخروج منها بحذر وبصورة تدريجية هناك بناء المؤسسات

من غير مؤسسات سيادة القانون، وإحلال اللامركزية، والتأهب للكوارث والاستجابة لها، والمساعدة التقنية على إجراء الانتخابات.

٥٩ - هذا، ولا بد من وضع خطة انتقال شاملة مشتركة بين البعثة وشركاء الأمم المتحدة والحكومة حتى يكون هناك تكامل فيما بين الجهود. وفي هذا السياق، يشكل الإطار الاستراتيجي المتكامل منتدى لمزيد الموازنة بين مكتب الأمم المتحدة القطري من جهة وبين الأقسام الفنية التابعة للبعثة من جهة أخرى. وتعمل البعثة وأعضاء الفريق القطري على تنفيذ عملية للتخطيط الاستراتيجي هدفها الوقوف على مجالات محددة للتعاون أو زيادة المشاركة في هذه المجالات من قبل منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً وسائر الشركاء الآخرين. وفي هذا السياق، سيكون من الأهمية بمكان ضمان استمرار الدعم المالي والسياسي للمجالات الرئيسية من عملية حفظ السلام.

سابعاً - الجوانب المالية

٦٠ - بموجب قرارها ٢٨٩/٦٨، اعتمدت الجمعية العامة مبلغاً قدره ٥٠٠.٨٠٥٠٠ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فإن تكلفة الإنفاق على البعثة ستتقيد بالمبلغ الذي وافقت عليه الجمعية. وفي ٥ آب/أغسطس كانت قيمة الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة تبلغ ١٤١,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ٤,٠٩٣ مليون دولار. وفي ٥ آب/أغسطس، كان مجموع المبالغ المستحقة السداد للبلدان المساهمة في البعثة بقوات ووحدات شرطة مشكلة يساوي ١٥,٢ مليون دولار. وقد تم رد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات حتى ٣٠ نيسان/أبريل وذلك وفق آجال جدول التسديد الربع سنوي.

ثامناً - ملاحظات

٦١ - قمت يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه بخامس زيارة لي كأمين عام إلى هايتي. والتقيت في هذه الزيارة بطائفة واسعة من الهائيتين، منهم الرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء في البرلمان وقضاة وضباط من الشرطة وممثلون للمجتمع المدني، وقمت أيضاً بالتجول في الأرياف. وقد تولد لدى من هذه الزيارة إحساس قوي بأنه قد تم إحراز تقدم كبير في هايتي خلال السنوات العشر الماضية، بدعم أطراف من بينها الأمم المتحدة، وفي التغلب على مخلفات أحد أكبر الزلازل المدمرة في التاريخ. فقد تحسن الوضع الأمني، واستمرت المؤسسات الرئيسية في

التطور، فيما تمكنت أعداد أخرى من المشردين من مغادرة المخيمات التي أنشئت لأجل ضحايا الزلزال، وتم إحراز تقدم في القضاء على وباء الكوليرا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة تجعل هذا التقدم هشاً وقابلاً للانتكاس.

٦٢ - وإني لأشعر بقلق خاص من أن يواجه مسار الانتقال السياسي السلمي تراجعاً. فتنظيم انتخابات جامعة في ٢٠١٤ هو من الأمور الضرورية لاستمرار البرلمان في العمل في عام ٢٠١٥، ولتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للسكان ولتحقيق الاستقرار الدائم. ولقد كنت شجعت في تقريرتي السابق كل الأطراف السياسية المعنية في هايتي على الدخول في حوار سياسي يفضي في ٢٠١٤ إلى إجراء انتخابات تأخر موعدها. وهذه هي الرسالة نفسها التي أعدت خلال زيارتي التأكيد عليها في الاجتماعات مع المسؤولين الهايتيين ومع أصحاب الشأن السياسي.

٦٣ - أما عملية الحوار بين الأطراف الهايتية والاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن تكوين المجلس الانتخابي فهي تشكّل تطورات إيجابية تظهر رغبة في معالجة الخلافات المستمرة بين الأطراف السياسية المعنية. ومع ذلك، رغم أنه لم يبق سوى أربعة أشهر على نهاية ٢٠١٤، فإن الخطوات الأخيرة اللازمة لإجراء الانتخابات هذا العام لم تُقطع بعد، حيث لا يزال القانون الانتخابي ينتظر موافقة مجلس الشيوخ. ولذلك، يتعين على الأطراف الهايتية المعنية بكل مستوياتها أن تتخذ التدابير اللازمة للتقدم صوب تنظيم الانتخابات. وإني لأدعو مرة أخرى القادة الهايتيين من مختلف الانتماءات السياسية إلى تجاوز خلافاتهم من أجل التوصل إلى إجراء انتخابات شفافة وجامعة في سنة ٢٠١٤، وذلك خدمة لمصلحة بلدهم العليا.

٦٤ - وتعمل البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توفير المساعدة التقنية إلى المجلس الانتخابي، وهي على أهبة الاستعداد، كما في السابق، لكي تدعم العمليات الأمنية واللوجستية الخاصة بالانتخابات. لكن هذا لا يعني، في ظل عملية توطيد مكونات البعثة، أن المؤسسات الهايتية لا ينبغي لها أن تتولى الملكية الكاملة لتنظيم وإجراء الانتخابات. لذلك، فلإني أرحب بمساهمة الحكومة في ميزانية الانتخابات وبمفاوضاتها مع البعثة من أجل نقل المسؤولية عن اللوجستيات الانتخابية، حسب الإمكان، إلى السلطات الهايتية خلال الانتخابات المقبلة وذلك ضمن حدود مقاطعات يتم اختيارها على أساس حجم سكانها الناخبين ووفق الوضع الأمني السائد فيها محلياً.

٦٥ - ومما يثلج صدري أن وتيرة العنف قد تراجعت بصورة عامة. فقد أضحى الوضع الأمني اليوم مشوباً بمخاطر تهدد القانون والنظام وتتصل أساساً بالجريمة والعنف الذي

تمارسه العصابات، وبالأضطرابات المدنية التي تندلع جراء معاناة سياسية أو اقتصادية وضمن إطار من التعبئة أو بصورة تلقائية. وقد كانت هناك أيضا زيادة ملحوظة في القدرات والكفاءات المهنية للشرطة الوطنية، ويرجع الفضل في ذلك إلى التزام الحكومة بتنمية وتعزيز هذه المؤسسة. وإني لآمل في أن يتم بحلول سنة ٢٠١٦ بلوغ القوام المنشود في خطة تطوير الشرطة الوطنية وقدره ١٥ ٠٠٠ رجل. ومع ذلك، يظل استمرار الدعم المالي والالتزام من جانب الحكومة والدول الأعضاء لازما لضمان وجود قوات شرطة مستدامة قوامها الاقتدار المهني الكامل والموثوقية والمسؤولية وللتأكد من إنجاز الإصلاحات المتعلقة بالسجون.

٦٦ - لذلك، أحث الحكومة على أن تستمر، بدعم دولي، في تعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلد، الذي هو من النقاط المرجعية الرئيسية الأخرى لتحقيق الاستقرار في هايتي. أما المستجدات من قبيل شروع مكتب أمين المظالم في العمل وإصدار قانون مكافحة الفساد وإحراز تقدم في إجراء التحقيقات القضائية للجرائم الخطيرة السابقة فهي أمور جديدة بالثناء. ومع ذلك، تظل العدالة وحقوق الإنسان والمؤسسات الإصلاحية هشة وعرضة للانتكاس. ورغم أن إنشاء آليات الرقابة الرئيسية يعد أمرا إيجابيا، فإن هذه الآليات ما تزال ضعيفة وبحاجة دائمة للدعم المالي والتقني واللوجستي.

٦٧ - وخلال زيارتي إلى هايتي، قمت ورئيس الوزراء بتدشين حملة "المرافق الصحية الشاملة" التي سيكون لها دور رئيسي في الحد من انتشار الكوليرا. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومة، من خلال لجنة رفيعة المستوى جديدة، على دعم تنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا. فلقد أصبحت جهود هايتي اليوم تسير على درب النجاح في القضاء على هذا الوباء، وذلك بعد أن بلغ عدد الحالات أدنى مستوى له منذ ظهور المرض. فلقد تسنى القضاء على هذا الوباء في بيئات أخرى صعبة حول العالم. لذلك، أهيب بالجهات المانحة أن تقدم التمويل اللازم لتحقيق هذا الأمر نفسه في هايتي.

٦٨ - إنّ هايتي تمر بمنعطف هام في توطيد الاستقرار والديمقراطية. لذلك، يكتسي الالتزام من جانب قادتها السياسيين والجهات صاحبة المصلحة أهمية حاسمة في الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في السنوات الأخيرة، وفي وضع هايتي بخطى ثابتة على مسار الاستقرار الدائم وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي ضمان تولي الهايتيين المزيد من المسؤوليات في السير ببلدهم في هذا المسار. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل كشريك داعم لهايتي في هذه العملية.

٦٩ - أما عملية تقليص حجم البعثة فهي تمر بعامها الثالث الآن. وقد تحققت مكاسب هامة في هذا المجال، ومن شأن هذا التوطيد أن يجسد الواقع السائد على الميدان. بيد أن الأمر

ما يزال يتطلب في عضون ذلك حضورا مناسباً يدعم المؤسسات الهايتية في التصدي للمخاطر الأمنية، ولا سيما في سياق الدورة الانتخابية القادمة وجهود التطوير المستمر لقدرات الشرطة الوطنية. فالتقلبات الشديدة المحتملة للوضع الأمني نتيجة للانتخابات القادمة وأهمية ضمان الانتقال السياسي السلمي وما تعانيه الشرطة الوطنية من ضعف مستمر في القدرة على ضمان الاستقرار في كامل البلد هي أمور تجعل من الواضح ضرورة الإبقاء على قوة للرد السريع وعلى عنصر للشرطة إلى أن يتم إجراء الانتخابات الرئاسية وتشكيل الحكومة الجديدة في عام ٢٠١٥.

٧٠ - لذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لسنة أخرى، وإلى غاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وينبغي لولاية البعثة أن تعكس التحسن الذي طرأ على استقرار البلد، وإن كان استقرارا هشاً، وأن تجسد التثبيت الجاري لعملية التوطيد بحسب الظروف، التي سيتم بموجبها تقليص مشاركة البعثة ونقل المسؤوليات تدريجياً إلى السلطات الوطنية، وذلك بدعم من الشركاء الدوليين والثنائيين.

٧١ - وأوصي على وجه التحديد أن يتم سحب مكونات البعثة على مرحلتين ووفق استعراض لمدى استقرار الأوضاع بصورة عامة وللحالة الأمنية وقدرات الشرطة الوطنية. وكخطوة أولى، اقترح خفض عدد الأفراد العسكريين ليصل إلى ٣٧٠ ٢ فرداً بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وسيشتمل هذا العنصر المتبقي على مقر قيادة القوة وعناصره الداعمة، وعلى كتيبتين مدرعتين، وسرية مهندسين، ومستشفى من المستوى ٢، وأسطول جوي منقح لضمان القدرة الكافية على النقل الجوي. وكخطوة ثانية، يمكن مواصلة تقليص مكونات البعثة والوصول بها ربما إلى كتيبة واحدة بعتادها وذلك بعد أن يتم إجراء الانتخابات الرئاسية وتنصيب الحكومة الجديدة في عام ٢٠١٥، وفي ضوء الوضع الذي سيكون سائدا حينها. وإنني أعتزم إبقاء مجلس الأمن مطلعاً على المستجدات من خلال التقارير التي سأقدمها له لاحقاً عن البعثة.

٧٢ - وبهذه القدرات المنخفضة، سوف لن يقدم العنصر العسكري المساعدة للمؤسسات الهايتية إلا في الحالات التي تتجاوز قدرة الشرطة الوطنية على استعادة النظام، وبدعم من عنصر الشرطة بالبعثة. وستقل أيضاً قدرة العنصر العسكري على الوفاء بمتطلبات الأنشطة الأمنية والردعية، أو بمتطلبات الدعم اللوجستي اللازم أثناء الانتخابات ولمواجهة الكوارث الطبيعية. وبالموازاة مع ذلك، ستركز البعثة أكثر فأكثر في دعمها المقدم إلى الشرطة الوطنية على التحسينات النوعية وعلى اعتماد أدوات للرصد والتقييم القابلين للقياس من أجل ضمان أن تكون الجهود بناء القدرات مستدامة.

٧٣ - وفي الوقت الذي تشرع فيه البعثة مع جميع الشركاء في التخطيط للمرحلة الانتقالية، أكد على أن زيادة مشاركة الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا وسائر الأطراف الأخرى في المهام التي تضطلع بها البعثة هو أمر متوقف على مدى توافر الموارد المستدامة الكافية.

٧٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاصة، ساندرأ أونوريه، على ما قدمته من خدمات لدعم هايتي في وقت تشهد فيه البعثة عملية لإعادة تشكيل مكوناتها. وأود أيضا أن أشكر كل امرأة ورجل في البعثة والبلدان المساهمة بقوات وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاءهم على استمرار تفانيهم والتزامهم بتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي.

المرفق الأول

التقدم المحرز في توطيد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

١ - أشرت في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن (S/2013/139) المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، إلى خطة التوطيد بحسب الظروف، التي وضعتها البعثة وحددت فيها أربع نقاط مرجعية تكون بمثابة مقياس لمدى تحقيق الاستقرار وإطارا لعملية التوطيد. وها أنا أعرض في هذا المرفق معلومات مستكملة عما أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير من تقدم بهذا الشأن.

تطوير قدرات الشرطة

٢ - كان قوام الشرطة الوطنية، في أيار/مايو ٢٠١٤، في حدود ٩٦٣ ١٠ ضابطا (منهم ٨٩٩ امرأة يُشكلن نسبة ٨,٢ في المائة) يدعمهم نحو ١ ٨٠٠ موظف إداري. ومن هذا المجموع، هناك ٦ ٣٠٤ ضباط (أي ٥٧,٥ في المائة) مكلفين بأداء مهام عامة للشرطة في كامل أنحاء البلد، و ٤ ٦٥٩ ضابطا (أي ٤٢,٥ في المائة) مكلفين بأداء مهام ضمن وحدات خاصة.

٣ - تم نشر نحو ثلث ضباط الشرطة الوطنية خارج منطقة بورت-أو-برانس الكبرى. وقد أتاح تخرّج الدفعة الرابعة والعشرين من طلبة الشرطة، البالغ عددهم ١ ٠٥٨ ضابطا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نشر ٥٢٥ منهم في الأقاليم (منهم ٣٥٠ ضابطا إلى المقاطعة الغربية) و ٥٣٣ ضمن الوحدات المختصة.

٤ - بتخرج الدفعة الخامسة والعشرين من ضباط الشرطة، التي شرع أفرادها في أيار/مايو في تدريبات تمتد على سبعة أشهر، سيكون قوام قوات الشرطة الوطنية في حدود ١٢ ٠٠٠ ضابطا.

٥ - علاوة على التدريب الأساسي في مجال عمل الشرطة، تقدم كلية الشرطة الوطنية التدريب أثناء العمل لنحو ٥١٨ من ضباط ومفتشي الشرطة الوطنية الموزعين في كامل أنحاء المقاطعات؛ والتدريب المتخصص لـ ١١١ من ضباط الرد السريع ولـ ٣٩٦ عوناً من أعوان النظام العام؛ ودورات تدريبية للمدربين في مجال الاستعلامات والنظام العام والرد السريع والخفارة المجتمعية.

٦ - تضمّن التدريب المتقدم لكبار ضباط، الذي أتاح في ٢٣ تموز/يوليه تخرج دفعة ثانية من المفوضين قوامها ٣٦ مفوضاً (منهم امرأتان)، دورات دراسية على اللوجستيات وإدارة الأصول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تلقي ١١٦ مركبة ودراجة نارية جديدة.

٧ - تصل الاعتمادات المقترحة في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ لميزانية الشرطة الوطنية ٢٠٣,٤١ ملايين دولار، أي ما يعادل نسبة زيادة قدرها ٣٢ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وقُدّم مشروع ميزانية الشرطة إلى البرلمان في ٣٠ حزيران/يونيه.

بناء القدرات الانتخابية

٨ - الآجال الدستورية لم تُحترم بسبب التأخيرات المستمرة لعملية تنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية؛

٩ - رغم عدم تشكيل المجلس الانتخابي الدائم، تم في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ إنشاء مجلس انتخابي مؤقت تولى في ٩ حزيران/يونيه نشر الجدول الزمني للانتخابات. وقبل تنصيب جميع أعضائه في ٢١ تموز/يوليه، نفّذ المجلس جملة من العمليات الانتخابية التي من المفترض أن يعيد المجلس الجديد النظر فيها.

١٠ - عقدت اللجنة المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة والمعنية بالأمن واللوجستيات والتأمين ١٠ جلسات لمناقشة مسألة وضع خطة أمنية متكاملة، وتدريب القضاة والمدعين العامين وأعوان أمن الانتخابات على المسائل الانتخابية، وعملية التسليم التدريجي للمسؤوليات الانتخابية إلى المؤسسات الوطنية.

١١ - أوفت الحكومة بتعهداتها فيما يتعلق بتوفير ثلث اعتمادات الميزانية الانتخابية المؤقتة، وقامت حتى الآن بصرف نحو ١٣,٥ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المعني بالانتخابات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢ - في ٢٧ آذار/مارس، أكملت البعثة سلسلة من الجلسات التي تعقدها مجموعات التركيز على نطاق البلد وتتناول فيها مسألة القانون الانتخابي لعام ٢٠١٣. وقد بلغ عدد هذه الجلسات ٦٥ جلسة غرضها تعزيز الملكية الوطنية للعملية الانتخابية.

سيادة القانون وحقوق الإنسان

١٣ - في حزيران/يونيه ٢٠١٤، اعتمد المجلس الأعلى للقضاء نظامه الداخلي.

١٤ - قدرة المجلس الأعلى للحسابات والمنازعات الإدارية على تناول العدد المتزايد من القضايا ما تزال غير كافية رغم تنصيب أعضاء المجلس العشرة من قبل رئيس هايتي في ١٠ نيسان/أبريل، بعد سبعة أشهر من التأخير.

١٥ - نشرت المفتشية العامة للشرطة الوطنية تقرير التحقيقات التي أجرتها بشأن طائفة من أعمال سوء السلوك وانتهاكات حقوق الإنسان قام بها ضباط من الشرطة. وقد تم فصل ٢٤ من هؤلاء.

١٦ - يجري العمل على تنفيذ عملية فحص مشتركة للشرطة الوطنية، حيث تم اعتماد ١٩٧ ٦ من الضباط. وما زالت أعمال فحص سجلات باقي أفراد الشرطة الوطنية مستمرة، حيث يجري حالياً النظر في ٢ ٨٨٦ ملفاً، فيما لا يزال هناك ٤ ٠٦٥ ملفاً بانتظار الفحص.

١٧ - شجعت البعثة على الصياغة الموحدة للقانون الجنائي المنقح، ومن المنتظر أن يتم عرض نص قانوني وحيد على البرلمان قبل نهاية العام ٢٠١٤.

١٨ - عقب إصدار قانون مكافحة الفساد في أيار/مايو، تمكنت الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد من تعزيز قدراتها على التحقيق في القضايا من هذا النوع.

المسائل الرئيسية في مجال الحوكمة

١٩ - قامت ممثلي الخاصة بدور المساعي الحميد في تعزيز الحوار بين أصحاب الشأن الوطنيين. وقد تم التركيز في هذا الحوار على إجراء الانتخابات وعلى استمرار المؤسسات الديمقراطية في العمل.

٢٠ - قامت البعثة، في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢١ حزيران/يونيه، وضمن إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار والمشاركة المدنية، بعقد ١١٤ من المنتديات السابقة للانتخابات وذلك مستوى البلديات على مستوى المقاطعات في جميع أنحاء البلد. وقد حضر هذه المنتديات نحو ٦ ٩١٥ شخصاً من بينهم ١ ٦٦١ امرأة.

٢١ - توصل المشاركون في عملية الحوار بين الأطراف الهايتية إلى توافق في الآراء حول ضرورة إدخال تعديلات دستورية. غير أنه لم يُشرع بعد في أي عملية إصلاحية من هذا النوع.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين
وحدات عسكرية (في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤)

البلد	ضباط الأركان		القوات		المجموع
	نساء	رجال	نساء	رجال	
الأرجنتين		١٠	٣٩	٥١٧	٥٦٦
الأردن		٩			٩
إكوادور		١	١	٥٥	٥٧
إندونيسيا		٢			٢
أوروغواي		٩	٣١	٥٧١ ٦١١	
باراغواي		٣	٤	١٠٩	١١٦
البرازيل		١٨	١٦	٣٢٧ ^(أ)	٣٦١ ^(ب)
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)		٣	١٥	١٩١	٢٠٩
بيرو		٦	١٨	٣٤٩	٣٧٣
جمهورية كوريا	١	١			٢
سري لانكا		١١		٨٥٠	٨٦١
السلفادور		١		٣٤	٣٥
شيلي		٥	١٢	٣٩٤	٤١١
غواتيمالا		٥	١١	١٢٢	١٣٨
الغالبين	١	١	١١	١٤٥	١٥٨
كندا	٢	٣		٢	٧
نيبال		١٠			١٠
هندوراس				٣٨ ^(ج)	٣٨
الولايات المتحدة الأمريكية		٩			٩
المجموع	٤	١٠٧	١٥٨	٤ ٧٠٤	٤ ٩٧٣

(أ) يشمل الرقم فردا من بوليفيا ملحقا بالوحدة البرازيلية.

(ب) يعمل قائد القوة بموجب عقد مع الأمم المتحدة وبالتالي فهو غير مدرج في قوام القوة.

(ج) ملحق بالكتيبة الشيلية.

المرفق الثالث

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: تشكيلة الشرطة وقوامها
(في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤)

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكلة	
	نساء	رجال	نساء	رجال
الاتحاد الروسي	١	٩	صفر	صفر
الأرجنتين	١	١٨	صفر	صفر
الأردن	صفر	١٩	صفر	٣١٦
أسبانيا	صفر	٨	صفر	صفر
أوروغواي	صفر	٣	صفر	صفر
باراغواي	صفر	١	صفر	صفر
باكستان	صفر	صفر	١	١٣٩
البرازيل	صفر	١٥	صفر	صفر
البرتغال	صفر	١	صفر	صفر
بنغلاديش	صفر	٣	٨٤	١٩٦
بنن	١	٤٤	صفر	صفر
بوركينافاسو	١٢	٣٩	صفر	صفر
بوروندي	٨	٣٣	صفر	صفر
تايلند	٣	٤	صفر	صفر
تركيا	صفر	١٠	صفر	صفر
تشاد	صفر	٥	صفر	صفر
تونس	١	١١	صفر	صفر
جامايكا	صفر	٢	صفر	صفر
رواندا	صفر	٥	١٧	١٢٣
رومانيا	٥	١٨	صفر	صفر
سري لانكا	٤	٩	صفر	صفر
السنغال	صفر	٦	١١	١٢٩
شيلي	صفر	٣	صفر	صفر
صربيا	صفر	٤	صفر	صفر
غرينادا	صفر	٢	صفر	صفر

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكلة	
	نساء	رجال	نساء	رجال
غينيا	صفر	١٦	صفر	صفر
فانواتو	صفر	٢	صفر	صفر
فرنسا	٣	٢	صفر	صفر
الفلبين	٣	١٣	صفر	صفر
قيرغيزستان	صفر	١	صفر	صفر
الكاميرون	٢	٢١	صفر	صفر
كرواتيا	صفر	٣	صفر	صفر
كندا	١٥	٦٩	صفر	صفر
كوت ديفوار	١٠	١٢٢	صفر	صفر
كولومبيا	١	٢٥	صفر	صفر
لبتوانيا	صفر	١	صفر	صفر
مالي	٢	٤٣	صفر	صفر
مدغشقر	١	١	صفر	صفر
مصر	صفر	٢	صفر	صفر
المملكة المتحدة	صفر	١	صفر	صفر
النرويج	٤	١	صفر	صفر
نيبال	صفر	٢	٩	١٣٠
النيجر	٨	٣٨	صفر	صفر
نيجيريا	٣	٢	صفر	صفر
الهند	صفر	٩	١	٤٣٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٦٣	صفر	صفر
اليمن	صفر	٣٤	صفر	صفر
	٩٥	٧٥١	١٢٣	١ ٤٦٦
المجموع الفرعي		٨٤٦		١ ٥٨٩
المجموع			٢ ٤٣٥	

